

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الغور في قاعدة "ما غلب الله"

إن أساس القاعدة المذكورة عزيز البُنيان والبرهان لدى الفقهاء طُرُّا، وإليك نص الرواية: و بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلَيِّ بْنِ مَهْبِيَّا: أَنَّهُ سَأَلَهُ يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ الثَّالِثَ (الهادِي) عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (عَنِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا أَوْ أَكْثَر) فَقَالَ لَا يَقْضِي الصَّوْمَ وَ لَا يَقْضِي الصَّلَاةَ وَ كُلُّ مَا (الحادثة على العبد) غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُذْرِ (لكي يؤاخذه بترك العمل أو إن الله يُعذره أكيداً في خصوص هذا العذر مقارنةً لسائر الأعذار). [1]

و بنابيع هذه القاعدة هي روايات متکاثرة قد ذكر الوسائل 25 روايةً تجاهها، و هذا بالرغم من أن بعضها متكرر، إلا أن السيد الخوئي لا يتبنّاها أساساً و سنتعرّض له لاحقاً[2].

ثم إن هذه القاعدة الفقهية لم تُطرح ضمن كتب الْقُدَامَى كقاعدة فقهية وبها المسمى، إلا أنه لا يُصيّبنا بمحذور، إذ تسالمهم عليها صدوراً و دلالة تُغْنِي لاستخراج قاعدة فقهية و ذلك نظير قاعدة لا حرج. فرغم أنها تعدّ قاعدة مسلمةً لدى الجميع إلا أنها لم تُطرح كقاعدة فقهية مستقلة، و لا ضير في ذلك.

تطبيقات القاعدة المذكورة

1. لقد تم الاتكال عليها في مسألة: سليس البول الذي يخرج منه البول تلقائياً و قهرياً، فحيث إنه مغلوب و معذور تجاه حالته الحرجية، فيندرج ضمن قاعدة: كل ما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر. فحكموا بصحّة صلاته المشوّبة بالنجاسات، بحيث قد تفطن الفقهاء بأنّ وضوئه على صحته و مكانته ثم حكمت هذه القاعدة بصحّة صلاته مع وفور وضوئه أيضاً لأنّ وضوء المسلوس منقوض و باطل ثم حُكِمَ بصحّة صلاته مع انعدام الوضوء.

2. لقد استند إليها في مسألة تمرّض الشخص فترة شهر رمضان بعضاً أو كلاً، ثم حكموا بأنّ المرض يعدّ من مصاديق ما غلب الله على العبد، إلا أن انتهاء الشهر يتحمّل عليه القضاء مُوسّعاً إلى السنة المُقبلة.

3. لقد استدلّ بها في مسألة كفارة الإفطار أيام شهر رمضان وهي صيام شهرين متتابعين، فمن صام الشهر الأول بأكمله ثم اضطُرَّ في الشهر الثاني إلى السفر فهو مما غلب الله عليه.

4. و من حصص هذه القاعدة هو النوم الغالب القهري (نظير الذي ابتلع حباً متّوّماً قوياً) فإنه يعدّ من قد غلب الله عليه، فليس على عاتقه قضاء الصلاة، بخلاف النوم غير الغالب الاختياري.

5. انعكاس القاعدة تجاه المغمى عليه قهرياً فقد أزيح وجوب القضاء عن رقبته قهرياً إذ يعدّ مما غلب الله عليه، و كذلك الذي يبتلي بالزهايم، فلا يجب عليه القضاء.

و من الظريف الطريف أن الإمام قد عَبَرَ بهذه القاعدة بأن: هذا باب يفتح منه **ألفُ باب**. بحيث يُرسّخ عمومية هذه القاعدة و مدى أهميتها البالغة ضمن أجواء الفقه.

إباء السيد الخوئي عن قبول دلالة هذه الرواية في المدعى

و بين يديك نص عبارته: و المناقشة في دلالتها ظاهرة، إذ لا يمكن الأخذ بظاهر الرواية (و الظهور هو معدورة الشخص حالة القضاء، ولكن هذا الظهور يواجه مانعاً) فإنّ القضاء بعد الإفادة من الإغماء ليس مما غالب الله عليه[3]. (إذ المستيقظ قدأتي له القضاء حالياً فلا يعدّ مغلوباً من قبل الله، إذ الإفادة عن الإغماء ليست مما غالب الله فيه و قهره عليه) فليس هو من مصاديق هذه الكلية. (فلو اتخذنا عبارة: كل ما غالب الله، تعليلاً لعدم القضاء لم يتناسب التعليل مع المعلل و هو عدم القضاء)

وارتكاب التأويل بالالتزام بالحذف و التقدير فيقال: إنّ كلّ ما غالب الله عليه أداءً فالله أولى بالعذر قضاءً (فمعدور فترة القضاء)، مما لا شاهد عليه و لا قرينة تقتضيه، و إن كانت الدلالة على الملازمة (بين ترك الأداء المستند إلى غلبة الله و بين نفي القضاء) حينئذ (بالتقدير) تامةً.

و الظاهر أنَّ الصحيحَ ناظرة إلى بيان حكمين لموضوعين: أحدهما: سقوط القضاء بعد ارتفاع العذر (حيث قال: فهو أولى بالعذر) و الآخر: سقوط الأداء حال العذر لكونه مما غالب الله عليه. فالكلية المذكورة في ذيل الصحيحَ وهي قوله: «كلّ (أداء) ما غالب الله عليه فالله أولى بالعذر (في الأداء)» بمنزلة العلة لحكم آخر و هو سقوط الأداء حال العذر[4] دون الحكم المذكور في صدر الرواية (فلا يعدّ علة للقضاء بل يعدّ علة للأداء) إذ لا يرتبط التعليل (الغليبة) بذلك (الصدر حول القضاء) كما عرفت[5]. (فالكلية هي تعليلاً لفترة الأداء بأنه معدور)

و عليه فلا شك في سقوط الأداء في النوم المستوجب لأجل الكلية المذكورة في ذيل الصحيحَ (إذ الأداء داخل ضمن: كل ما غالب الله عليه لا القضاء لأنه مستيقظ) و أمّا القضاء الذي هو المبحوث عنه في المقام فلا تدلّ الصحيحَ على نفيه (لأنه ليس معدوراً بعد اليقظة و أن المراد من: كل ما غالب الله، هو كل أداء لأنه المغلوب لا القضاء) إلّا بالتأويل (المذكور) الذي لا يصار إليه مع عدم وجود الشاهد عليه. [6]

احتجاج تجاه السيد الخوئي

ونجاججه أولاً بأن نفس الرواية قد أتت ضمن الحديث السابع وقد تبنى السيد الخوئي دلالتها في عدم وجوب القضاء بل قال بأنها صريحة الدلالة إلا أنه استشكل في السند.

و ثانياً إننا نتبارد من هذه الرواية مبحث القضاء لا الأداء أساساً، لوضوح معدورية المغمى عليه حال الأداء أو غير المغمى عليه حال العذر فإنه مفروغ عن وضوحيه، و أما التعليل فإنه موجّه لنفي القضاء بلسان نفي الموضوع (الفوت) فحيث إن موضوع القضاء هو الفوت الاختياري فالغمى عليه و النوم الغالب قد حذف عندهما القضاء لعدم موضوع الفوت الاختياري بحقهما، فلا نقول بأنها ناظرة إلى موضوعين بل الرواية ناظرة إلى نفي القضاء في الفوت الاختياري إذ شمول القاعدة لحالة الأداء يعدّ نيراً و جلياً بلا حاجة إلى التبيّن، بل الرواية تؤكّد نفي موضوع التكليف عن المغلوب عليه حيث قالت: لا يقضى صلاته. لأنّه لا موضوع (فوت) للمغمى عليه لكي يقضى.

[1] حر عاملی، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. محقق محمدرضا حسینی جلالی.، تفصیل وسائل الشیعه إلى تحصیل مسائل الشیعه، جلد: ۸، صفحه: ۲۵۹، ۱۴۱۶ هـ. قم - ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء

- [2] ألا يتتوفر توادر معنوي تجاه هذه القاعدة، وإن أبى ذلك فعلى الأقل يتتوفر التوازن الإجمالي، نظير قاعدة لا ضرر، فرغم أن بضعاً منها ضعيفة السند أو الدلالة إلا قالبها المجموعي و الظهور الكلي من كافتها يمنحنا الحجية بل التمثيلية بالصدر و الدلالة على معنى واحد.
- [3] نعم، ولكن الفوت الذي هو الموضوع للقضاء مصدق له فلا يستتبع الحكم، و منه تعرف عدم الحاجة إلى التأويل الآتي، وسيجيء نظيره عند التعرض لصحيح مرازم في المسألة الرابعة عشرة.
- [4] وهذا كان واضحأً فلما حاجة إلى ذكر سقوط الأداء لأنه قهري إذ توجه التكليف إلى غير المقدور واضح الامتناع و ثانياً هناك ملزمة بين نفي الأداء و نفي القضاء عرفاً إذ المعذور عن توجه التكليف إليه أداء كالحائض و الصبي مثلاً لا قضاء عليه.
- [5] وقد عرفت ما فيه، إذ الشاهد هو أن التسائلاً هو حول القضاء يقيناً فالإجابة ستنطبق عليه حتماً لتناسب الجواب مع السؤال فيحتوي القضاء حتماً فت تكون الملزمة بين وجوب القضاء و ترك الأداء، فالعرف يربط الذيل بالصدر و لهذا فلا يصح القول بأنه لا يرتبط التعليل بالصدر بل كلية التعليل في محلها و تحتوي القضاء مؤكداً.
- [6] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٧٣، ١٤١٨ هـ. قم - ايران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.